INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

البرلمان البحرينى أداة جديدة بيد الحكومة فى قمع صوت المعارضة

تبدأ الانتخابات البرلمانية في البحرين اليوم (السبت 24 نوفمبر/تشرين الثاني) لتشكيل مجلس نواب جديد في ظل غياب تام لصوت المعارضة الذي سعت الحكومة إلى كتمه كلياً بحملات اعتقالات مكثفة وزج أبرز الناشطين المعارضين في السجون بعقوبات طويلة الأمد أو بنفيهم أو تجريدهم من جنسيتهم.

تجري الانتخابات في عملية تخلو من الشرعية لغياب أحزاب المعارضة الرئيسية التي سعت الحكومة إلى حلها في السنوات الأخيرة.

فالانتخابات تعبر عن حريات المواطن: حرية التعبير والإدلاء بالرأي، إبداء التسامح وعدم التعصّب تجاه الآراء المختلفة، حرّيّة الانتظام (في حزب أو حركة) والتنظيم السياسي. يشارك في الانتخابات حزبان على الأقل، أو مرشحان على الأقل؛ ليتسنى للمواطن الاختيار من بين البدائل المعروضة أمامه.

لكن مع عملية الانتخابات هذه لا يوجد غير طرف واحد وبهذا تخترق الحكومة حتى معايير التعريف الأدنى لمسار العملية الانتخابية.

ICSFT in special consultative status with the ECOSOC / Center Oecumenique des eglise 150, Route de Ferney 1211, Offices: 191&192, Geneva, Switzerland, Tel: +41227884808/ 5&6- Fax: + 41227884807- Website: www.icsft.net- Email: uncoordinator@icsft.net / info@icsft.net

INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

منذ إعلان المعارضة عن مقاطعتها للانتخابات التي غيبت صوتها، شرعت السلطات في البحرين بحملة اعتقالات واسعة لكل من أبدى برأيه في عدم شرعية تلك الانتخابات ومقاطعته لها كما حدث مع النائب السابق علي العشيري وجميع من طالهم الاستهداف بسبب تعبيرهم عن آرائهم.

كتم أفواه المعارضة السياسية لمجرد تعبيرهم عن أراءهم في العملية الانتخابية هو انتهاك صارخ لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أكد على الحق في التعبير عن الرأي في مادته (19):

"لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

كما تنتهك مملكة البحرين ميثاق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه منذ عام 2006 وخاصة المادة (2) والمواد المتعلقة بالعملية الانتخابية:

"تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها. دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب ".

لاشرعية للانتخابات في ظل مجتمع غير عادل لأنه بدون حرية التعبير لا يمكن لأحد المطالبة بحقوقه وايصال صوته. كما ان تلك العملية الانتخابية تخلو من منافسة حادة، في ظل البيئة القمعية التي تشهدها المملكة بعد منع سلطات البحرين المنتمين للجمعيات السياسية المعارضة من الترشيح والمشاركة في الانتخابات.

تعد الانتخابات بمثابة الوسيلة الأساسية التي تؤهل الناس للمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم والتي بدورها تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كافحت من أجله الشعوب في جميع أنحاء العالم، ويعتبر حق الانتخاب في الدول الديمقراطية، من أهم الممارسات السياسية، فهي وسيلة لنقل السلطة بطريقة سلمية من شخص إلى آخر، أو مجموعة إلى أُخرى.

مسار العملية الانتخابية والذي من المفترض فيه ايصال صوت الشعب إلى السلطات الحاكمة ينقلب رأساً على عقب في البحرين لتصبح الانتخابات وسيلة لفرض صوت الحكومة على الشعب في تحكمها التام بتلك العملية وتأمين البيئة المناسبة لها لضمان الاستمرار في عملية قمع المعارضة.

وتؤكد السلطات البحرينية من خلال سلسة الإجراءات والقوانين التي تمنع وصول صوت أخر غير صوتها أنها جعلت من البرلمان البحريني بالإضافة إلى المحاكم مسيساً لخدمة مصالحها.

وللتذكير أنها العملية الانتخابية الثانية في البحرين منذ اندلعت الاحتجاجات الشعبية التي قادتها المعارضة في البلاد في أوائل عام 2011. الحكومة البحرينية التي كانت قد سحقت الاحتجاجات المستوحاة من الربيع العربي بمساعدة من القوات السعودية والإماراتية.

ومع الرفض العام في أكثر من منطقة في البحرين والتشكيك في شرعية الانتخابات وتأكيد المرجعية على مقاطعة الانتخابات تأتي المفاجأة في الكشف عن بعض الناخبين الذين هم ليسوا من البحرين بل حصلوا على الجنسية من خلال أجندة سياسية هادفة.

المرشح مشعي بريكان مسفر آل ظافر الدوسري المرشح عن ثامنة الشمالية والذي كانت السفارة السعودية قد انتدبته كاختصاصي في مناهج التعليم.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يؤكد أن عملية التصويت اليوم تجري في بيئة قمعية لا تفضي إلى انتخابات حرة. وإن أي موقف للحكومة للتعبير عن شرعيتها هو باطل كونها خرجت عن كل المعايير الأساسية لأي عملية انتخابية وارتكزت على اسكات الصوت الآخر لإعلاء صوتها وفرض قراراتها على الشعب دون وجود أي منافس يعرقل تنفيذ مأربها وأجنداتها السياسية والتي باتت تحت سيطرة دول مجاورة تعمل على عدم استقرار المنطقة.

يتوجب على السلطات البحرينية إعطاء الحرية للمعارضة في التعبير عن رأيها وإشراكها في العملية الانتخابية وتعديل قوانينها الجائرة التي فرضها ملك البحرين في استبعاد مرشحي المعارضة من هذه الانتخابات بحظر أي شخص ينتمي إلى منظمة سياسية أو سبق أن أدين وحكم عليه بأكثر من ستة أشهر في السجن من الترشح لمنصب سياسي.

كما يتوجب على البحرين إعادة العملية الانتخابية ضمن المعايير الشرعية والدولية لضمان شرعيتها في إيصال كل أصوات الفئات المكونة للمجتمع البحريني ويكون فيها ممثلي الشعب هم المشرعين الحقيقيين والمراقبين لأداء الحكومة.

كما يطالب المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة من الأمم المتحدة بوضع آليات وخطط تشرف على العملية الانتخابية وخصوصا بعد الاعتراف في مجلس حقوق الإنسان أثناء دوراته الاعتيادية بالانتهاكات اللامحدودة للحكومة البحرينية لحقوق شعبها.